

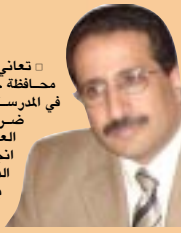


قضايا

إلى وزير التربية والتعليم

تعاني مدرسة سفي بن ذي مزن بمديرية كشر - محافظة حجة من انقطاع بعض المدرسين عن عملهم في المدرسة في ظرف تعاقبي فيها من احتياجات ضرورية كإصدار تدريسي في تخصصات المواد العلمية «رياضيات، فيزياء، كيمياء، احياء، انجليزي». وجاء في مذكرة رفعتها زيدان هادي التدريسي مدير المدرسة الي مكتب التربية بالمحافظة ان المدرسين المنقطعين عن واجبهـم والمنصرفين الي شواغلهم يستلمون

مرتباتهم قبل المدرسين العاملين بالميدان رغم التوجيهات الصريحة الي امين صندوق المرتبات بإيقاف مرتباتهم في حال عدم التزامهم بتطبيقاً لبدا الشواهد والعقاب وضبط العمل التربوي - والتي تحتفظ «الميثاق» بنسخة منها. المشكلة التي تترك الرديني حذ تعميده هي في العجز التدريسي القائم، الامر الذي استدعاه بعد ياس ان يرسل بشكواه الي وزير التربية والتعليم عبر الصحيفة طلباً بالتركيب بسد احتياج المدرسة من المدرسين المطلوبين للمواد العلمية راجياً الاستجابة السريعة للحاجة الشديدة والمصلحة العامة.



مساحون يحتلون منزل الجلال

حقوق الانسان قد وجهت مذكرة عاجلة الي النائب العام الدكتور عبدالله العلفي بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٤م تتضمن شكوى المواطن سعيد الجلال وأسرتة المكونة من تسعة اطفال لا ملجا لهم ولا فؤوذ يستندون عليه من بطش وطغيان وظلم المحتلين لمنزلهم بالقوة.

وقال المواطن: «كنت واسرتي في امان بمنزلنا الصغير واليسيط الواقع في صنعاء في منطقة «وادي الاعناب» حتى فوجئنا بالاعتداء علي وعلى اسرتي بالضرب المبرح ومن ثم اخرجونا من بيتنا بالقوة الي الشارع، الذي لانزال فيه حتى الان دون اي انصاف من اية جهة تذكر».

وقد كانت نيابة بني الحارث قد اخرجت العصابة بالقوة من منزل المواطن.. إلا أنهم عادوا بمجاميع أكبر واستولوا على البيت من جديد علي مرأى ومسمع الجميع.. ولم تنفع توجيهات النائب العام ولا مطالبات وأوامر الضبط القهري الصادرة عن النيابة والشرطة العسكرية وأجهزة الامن من اخراج العصابة.. وكانت وزيرة

صرخة استغاثة من المواطن البسيط سعيد عبده قائد الجلال الي النائب العام والى وزير الداخلية يطالبهم فيها بسرعة التدخل وانصافه واعادة منزله «المحتل» من قبل جماعة مسلحة كانت قد استولت عليها بالاكراه قبل ما يزيد عن الثلاثة اشهر.

وقال التقرير الي الصعوبة في تحديد اراضي الوقف في محافظة الضالع نظراً لحدائة المحافظة عدا ما تم حصره من الاراضي الزراعية والمرايق والمباني والاراضي البيضاء، مؤكداً ان اجمالي اراضي الاوقاف الزراعية المؤجرة والمغتصبة من ذلك وصل الي «٩٠٤٥» قطعة او موصفاً

وقال التقرير ان «٢٤٣.٧١٥.١٦٧» ريالاً حتى عام ٢٠٠٣م ديون مستحقة لمكتب اوقاف تعز لدى الجهات الحكومية ابرزها مؤسسة المياه والصرف الصحي المدينة للمكتب «٧٠» مليون ريال، تليها مؤسسة الكهرباء بـ «٦٠» مليون ريال ومكتب الزراعة بـ «٢١.٥٩٤.٩٥٥» ريالاً ثم مكتب الاشغال باكثر من «١٩٠» مليوناً ثم مكتب التامينات بـ «١٠» ملايين ريال وادارة امن تعز باكثر من «١١» مليون ريال ومكتب التربية بـ «٧.٠٦٢.٩٩٠» ريالاً.

واضاف التقرير ان الإيرادات لاقواق تعز عام ٢٠٠٣ بلغت «٤٣.٩٥٧.٢٢٢» ريالاً لكن النفقات الفعلية للعام نفسه وصلت الي «٣٦.٣٨٦.٨٧٩» ريالاً كلها نفقات جارية ماعدا «١٠٧.٣٠٠» ريال نفقات استثمارية.

وحمل تقرير اللجنة البرلمانية في توصياته وزارة الاوقاف مسؤولية الزام ماعليها من مستحقات للاوقاف والاستنجار من قبلها لما هو مغتصب وتحت يدها من اراضي الاوقاف، ومعالجة مشاكل مكتبها بتعز المتعلقة بارضية مصنع اسمنت البرح وشركة بروكتل وجاميل ومنع ظاهرة تحرير الاوقاف والعمل بجدي في متابعة التعويضات مقابل ماتم اخذه من اراضي الاوقاف للطرق والمرايق الحكومية والعمل على رفع اجازات مباني الاوقاف وتقديم الدعم اللازم لمكتب اوقاف محافظة الضالع واستكمال معنى مكتب اوقاف المحويت وتزويده بالامكانات اللازمة والكوادر الوظيفية المؤهلة والزام الجهات القضائية بعدم استقبال وقبول فتح التقاضي حول اراضي وممتلكات الاوقاف، وكذا الزامها بالتعاون مع وزارة الاوقاف ومكاتبها لردع مغتصبى اراضي وممتلكات الاوقاف والممتنعين عن سداد الاجازات.

تقرير برلماني يكشف عن عمليات نهب في تعز والضالع والمحويت

من يحمي أراضي الأوقاف من المصادرة؟

كشفت تقرير برلماني عن وجود عصابات اغتصاب ونهب لأراضي وأموال الاوقاف في محافظات تعز والضالع والمحويت، مؤكداً ان اجمالي المبالغ المستحقة لمكتب اوقاف تعز لدى الجهات الحكومية مقابل اجازات اراضي الوقف حتى العام ٢٠٠٢م وصلت الي ٢٤٣,٧١٥,١٦٧ ريالاً ولا ترفض الجهات الحكومية تسديدها، وان الاراضي المعروفة المقتصبة فقط من قبل المؤسسات الحكومية تقدر مساحتها بـ ٧١,٨٠٠ قصبية عشارية، في حين الاراضي المقتصبة في محافظة المحويت تقدر مساحتها بـ ٢,٧٨٢ لبنة.



مصنع أسمنت يفتصب

«١٥٠» ألف قصبية

عشارية.. و ٣٧٠٠ لبنة

مفتصبة في المحويت

جميع عائدات الاسواق التي كان يتحصلها الاوقاف كونها مقامة على اراضي الاوقاف، والاشكالية الثالثة التي اوردها تقرير اللجنة تخص ارضية الاوقاف المؤجرة لشركة بروكتل وجاميل والمقدرة مساحتها بـ ٣٠٠٠ قصبية عشارية وماهو مدون في عقود التاجير فقط «٢٥٠٠» قصبية..

مشيراً الى ان معظم الجهات الحكومية تحت يدها اراض تابعة للاوقاف بعضها مستأجرة والبعض الآخر ليس مستأجراً، وان هناك

وقال تقرير لجنة العدل والوقاف الذي قرئ الاسبوع الماضي في مجلس النواب عن الزيارة الميدانية للجنة الي مكاتب الاوقاف في محافظات تعز والضالع والمحويت خلال الفترة ٤ / ٤ / ٢٠٠٤ - ٣٠ / ٧ / ٢٠٠٤م انها واجهت صعوبات كثيرة في معرفة حجم الاوقاف المقتصبة الموجودة نظراً لقيام الاشخاص المتكبرين والمغتصبين لاراضي الوقف بتغيير اسم العين الموقوفة وتغيير بعض معالم الحدود الخاصة بملك الوقف مما عرض الوقف للضياع او التصرف به بالبيع والشراء، وازداد التقرير ان لجان الحصر والتوثيق لممتلكات الوقف لم توفق إلا مانسبته ٦٠٪ من اراضي الوقف نتيجة اقدم بعض الوجهاء والامناء الشرعيين والمشاخ على تضليل لجان الحصر وعدم الادلاء بالبيانات والعلومات الصحيحة وعدم توافر معظم المستندات بالاقواق..

واكد التقرير ان الاوقاف الضائعة والمنهوبة في تعز اكثر من الباقية.. مشيراً الي ان هناك عصابات منظمة لنهب الاوقاف وعلى رأسها مكتب الاوقاف نفسه ومكتب اراضي وعقارات الدولة في المحافظة، كاشفاً عن وجود خلافات بين المكتب والمجالس المحلية حول الإيرادات التي هي اساسا وقف واستولت عليها المجالس المحلية، واتهم التقرير قضاة المحاكم بالتواطؤ والتسهيل لغاصبي الوقف من خلال استقبال قضايا نزاع فيما يملكه الوقف او ماهو مؤصل في مسودات الوقف وهو ما يعتبر مخالفاً لنص القانون.

وأوردت لجنة العدل والاقواق بمجلس النواب في تقريرها جملة من المشاكل التي يواجهها مكتب الاوقاف بتعز ابرزها مع ادارة مصنع اسمنت البرح المقام على ارضية وقف بمساحة تزيد عن «١٥٠» الف قصبية كان قد استأجر منها «١٩» الف على ان يتم استنجار بقية المساحة لكنه لم يستأجرها ولم يسدد ما عليه من اجازات، واكد ان اجاز مباني الوقف متدنية وان استيلاء المجالس المحلية على

بمناسبة العيد الأربعين للاستقلال الوطني والذي تحقق فيه أحد أهداف الثورة اليمنية برحيل الاستعمار وانهاء الكيانات السلاطينية وتوحيد أجزاء الجنوب اليمني كخطوة لتحقيق الوحدة اليمنية التي ارتفع علمها يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م المجيد..

نتقدم بأحر التهاني لشعبنا اليمني والقيادة السياسية وعلى رأسها فخامة الأخ الرئيس /

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

سائلين الله تعالى أن يحفظ استقلالنا ووحدتنا وأن يحقق لوطننا الغالي مزيداً من التقدم على طريق النهضة الشاملة..

المؤسسة اليمنية العامة لصناعة وتسويق الاسمنت

الأستاذ / محمد يحيى شنيف
نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ / أمين الشيباني
رئيس مجلس الإدارة

بقلوب يملؤها الأسى ويدميتها الحزن نتقدم بأحر التعازي وعظيم المواساة إلى الأخ /

الأستاذ / عبده علي بورجي
عضو اللجنة العامة

نائب رئيس تحرير صحيفة «٢٦ سبتمبر»
والي كافة آل بورجي

وذلك بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

الحاج / أحمد عبد الرحمن بورجي

سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته وأن يلهم أهله وذويه ومحبيه الصبر والسلوان..

إنا لله وإنا إليه راجعون

الأسيضون:

أسرة تحرير «الميثاق»